المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبد العزيز
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

القضايا النحوية والصرفية
في كتاب
دُرّة التنزيل وغُرّة التأويل

للشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن
عبد الله الخطيب الإسكافي
المتوفى سنة ٤٣١هـ

بحث من إعداد الدكتورة
فريدة حسن مهاجيني
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية
بكلية الآداب

" المقدمة "

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيّدنا محمد ، سيّد المرسلين ــ صلى الله عليه وسلم ــ وعلى آلـه وصحبه الطيبين الطاهرين .

أمّا بعدُ فإنّ موضوعَ هذا البحث هو : " القضايا النّحوية والصّرفية في كتاب " دُرّة التّنزيل وغرّة التّأويل " للشّيخ الإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب الإسكافي الـرّازي [1] ، الأديب اللّغوي [2] ، صاحب التصانيف الحسنة ، وأحدُ أصحاب ابن عبّاد ، كان من أهـل أصبهان ، وخطيبًا بالرّي [3] ، لُقب بعدة ألقاب منها : الخطيب الأصـبهاني نسبة إلـى موطنه الأصلي أصبهان ، وبالرّازي نسبة إلى الرّي التي تولى فيها الخطابة . وبالإسكافي نسبة إلى الحرفة التي كان ينتسب إليها ، وهي الأسكفة أي الخـرّاز ، وصـانع الأحذيـة ومصلحها .

ولقد قصّرتْ كتبُ التراجم في التعريف الوافي عن الإسكافي ، فلـم تـذكر إلاّ إشـاراتٍ موجزة تقتصر على الاسم والكنية ، والعمل والشهرة ، وتسمية بعض كتبه التـي ألفهـا ، منها " غلط كتاب العين " ، وكتاب " الغرة " في غلط أهل الأدب ، و " نقد الـشّعر " ، و " شواهد كتاب سيبويه " ، و " مبادئ اللغة " [4] ، و " دُرّة التّنزيل وغرّة التّأويـل " وهـو مجال البحث .

هذه الإشارات الموجزة عن الإسكافي، لم تكن كافية لموالكبة منزلته العلمية والفكرية، فهي لم تذكر ، مولده ، ونشأته ، وأساتذته ، ورحلاته في طلب العلم ، وتلاميذه [5]

---

[1] انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢٥٤٩/٦، الوافي بالوفيات للصفدي ٣٣٧/٣ ، بغيـة الوعـاة ١٤٩/١، هديـة العارفين لإسماعيل باشا ٦٤/٢، معجم المؤلفين لرضا كحالة ٢١١/١٠، الأعلام للزركلي ٢١١/٦. وانظر كتـاب التـشابه اللفظي في القرآن الكريم للدكتور صالح بن عبدالله الشثري /١٥ .

[2] وصف بذلك السيوطي في بغيته ١٤٩/١ .

[3] انظر معجم الأدباء ٢٥٤٩/٦، المتشابه اللفظي للشثري /١٥ .

[4] وهو كتاب مطبوع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥هـ أمّا بقية الكتب الأربعة السابقة فهي مجهولـة . أشار إلى ذلك الشثري في كتابه " المتشابه اللفظي " / ١٧ .

[5] انظر المرجع السابق /١٧ .

أمّا وفاته فقد ذكرت كتب التراجم أنها كانت سنة (٤٢٠هـ) وقيل: سنة (٤٢١هـ) [١] .

والخطيب الإسكافي من العلماء الذين اتصفوا بالتمكن في علمي النحو واللغة كما يظهر لنا من مؤلفاته ، فنجد عنايته بكتابي : " العين " للخليل ، و " كتاب سيبويه " فتناولهما بالشرح والتحليل تارة ، وبالنقد أخرى ، وهي سمة ثانية تميز بها الخطيب تجلّت بوضوح في مصنفاته الأخرى ، ولا شكّ أنّ معرفته بالنحو واللغة ، وتبحره فيهما ، لموصلاه إلى معرفة أسرار اللُّغة ، وبلاغتها كما تميز الإسكافي بثقافته الواسعة ، وخير دليل على ذلك ما جاء مدونًا في كتابه " دُرَّة التنزيل " ، فقد كانت سلاحه ، وعُدَّته لاستطاع بها إخراج الكتاب ، الذي أشار فيه إلى أنّ مَنْ سبقوه في تأليف هذا الفنّ ، لم يبلغوا غاية كتبه التأويل والتحليل مبلغه فيه ، فهم قد جمعوا الآيات المتشابهة ، إلاّ أنهم لم يعنوا في مؤلفاتهم ببيان الأسرار ، والدقائق عنايته هو ، مدللاً على ذلك بقوله : " فما وجدتُ أحدًا من أهلها بلغ غاية كنهها " [٢] .

ويعدُّ كتابه " دُرَّة التنزيل وغُرَّة التأويل " أولَ كتابٍ ألّفَ في هذا الفن بمعناه العلمي في توجيه الآيات المتشابهة ، وكان الغرضُ من تأليفه ، رفعَ اللبس في الآيات المتشابهة ، وبيان أسرار الاختلاف بينها ، والبحث عن الحكمة من ذلك الاختلاف ، مشيرًا إلى ذلك في مقدمة كتابه بقوله : " إنّي مُنْ خصّني الله بإكرامه وعنايته ، وشرّفني بإقراء كلامه ودرايته ، تدعوني دواعٍ قويّة ببعثها نظرٌ وروية في الآيات المتكررة بالكلمات المتفقة والمختلفة ، وحروفها المتشابهة المغلقة والمنحرفة ، تطلبًا لعلامات ترفعُ لبسَ إشكالها ، وتخصُّ الكلمة بآيتها دون أشكالها "[٣].

وكتاب " دُرَّة التنزيل " هو أحدُ المصادر الأساسية التي يقوم عليها بحث المتشابه اللفظي في القرآن الكريم [٤] ؛ لتميزه ببراعة الإنشاء والابتكار . وجاء منهجه في الكتاب ، أنْ رتّبَ فيه السُّور والآيات على ترتيب المصحف الشريف بطريقة استقرائية دقيقة فيها دراية

---

[١] انظر كشف الظنون ٦٤/٦ .
[٢] انظر دُرَّة التنزيل /٣ .
[٣] انظر دُرَّة التنزيل /٣ .
[٤] انظر " المتشابه اللفظي في القرآن الكريم للشرباصي /١٩ .

، وحسن عرض ، عن طريق عقد بحثٍ خاصٍّ لكل آية من الآيات المتشابهة ، مقارنة بالآيات المتشابهة من الكتاب العزيز لتلك التي جعلها أصلَ المسألة ، فجاء عملُه في الكتاب قائمٌ على حصر الآيات المتشابهة لفظيًا في القرآن ، وبيان الاختلاف الواقع بينها عن طريق معرفته كُنهها ، وأسرار مواضعها ، ومعنى كلِّ جملةٍ ، وكلمةٍ ، بل وكلِّ حرفٍ في الآي الحكيم ، موضحًا العلّة في استعمال كلِّ واحدٍ في موضعه الذي جيء به ، وذلك بحسب معناه الذي وضع له ، مما أوقع – كما قال في مقدمته – فرقانًا ، وصار المبهمُ المتشابهَ وتكرارُ المتكرر تبيانًا[1] . وخير دليل على بيان جهوده تلك قوله بعد أنْ ذكرَ غرضَهُ من تأليفه للكتاب : " فإذا عرفتَ ما نحونا إليه من سنن الآثار ، أمنتَ عند القراءة مخوفَ العثار ، ثم تطلّعْ بعدُ على علوم تبدو للنفس وتحتقرون معها بيانَ اللَّبس ، فتعلمون أنّ كلام الله جلّ ذكرُهُ ، وعلا شأنُهُ ، بحرٌ لا تُستنفدُ جواهرُهُ ، وذو عجائبَ لا تُستدرك بواطنُهُ ، وظواهرُهُ ، وذو عُمقٍ لا يُبلغُ آخرُهُ ، وذو طولٍ وعرضٍ لا تُقطعُ مَرَاخرُه ، وهو العَلَمُ الذي مَنْ جازَهُ ظفرَ بُسداهُ ، ولم يُجزَعْ لفوتِ ما عداه "[2] .

وتُدرك هذا الكتاب ، ومكانةَ مؤلفِهِ العلمية والفكرية ، فهو أحدُ أعلام اللغة والنحو كما تدل مؤلفاته ، وقد ظهر ذلك جليًا وواضحًا في هذا الكتاب ، مستفيدًا من معرفته بالنحو واللغة في توجيه اختلاف الألفاظ الواردة في الآيات المتشابهة ، فجاء كتابُه مليئًا بالمباحث النحوية التي تثبت وتدعم توجيهاته .

من أجل هذا كلّه ، عزمت على اتخاذ كتابه " دُرّة التنزيل " مجالاً لبحثي ، وموضوعًا لدراسة القضايا النحوية والصرفية التي وردتْ فيه . وكان منهجي الذي سرت عليه في هذه الدراسة ، أنْ عملت على استخلاص القضايا النحوية والصرفية ، التي وردتْ في الكتاب ، ثم عكفت على دراستها ، واستخراجها من مظانّها بالرجوع إلى الكتب الأمّ ، وتوثيق آراء العلماء من مؤلفاتهم قدرَ استطاعتي ، ثم رتبتُها بعد ذلك ترتيبًا داخليًا جاء كالتالي :

١

---

[1] انظر دُرّة التنزيل /
[2] انظر دُرّة التنزيل /

أولا: قضايا المفردات:

القضية الأولى : التعدد في صيغ الجمع :

وقد وردت في جمع الخطيئة [1] في قوله تعالى : ﴿ **وقولوا حِطَّةٌ نغفرْ لكم خَطَايَاكم** ﴾ [2] وقوله تعالى : ﴿ **وقولوا حِطَّةٌ ..... نَغْفِرْ لكم خطيئَاتِكم** ﴾ [3] حيث وردت في الأولى على جمع " **الخطايا** " ، وهو بناء موضوع للجمع الأكثر وفي الثانيـة على جمع المؤنث السالم" **الخطيئات** " وهـي الأقل؛ لأنّ " **الخطيئات** " واحدها خَطِيْئَة ، ثـم صغرت على : " **خُطَيْئَة** " ، ثم جُمعت جمع السلامة الذي هو على حدّ التثنية الدّال على العدد الأقـل من الجمع على " **خطيئات** " ، وهو مثل " **دُرَيْهِمَات** " جمع : " **دُرَيْهِم** " الذي مفرده " **دِرْهَمْ** " ، ثم صغر ، وجمع جمع مؤنث .

أمّا : خطايا ، فهو جمع تكسير موضوع للتكثير وجاء على الأصل .

ورد في هذه المسألة صيغتان للجمع هما : (خطاياكم) وهي الكثرة (والخطيئات) وهي جمع مؤنث للأقل ، والجمع الأول جاء في الآية على الأصل ؛ لذا فإن الإسكافي قصر الكلام عنه ، بينما جاء الجمع الثاني على غير الأصل ؛ لذا نجده قد شرح المسألة وقام بتوضيح سبب مجيئه على خلاف الأصل ، والغرض من ذلك .وهذا يوضح لنا منهج الإسكافي في كتابه ، فهو ينظر في المسألة فما جاء منها على الأصل فإنه يقصر الكلام عنه ، أما ما جاء على خلاف ذلك نجده يشبع المسألة شرحا وتوضيحا .

---

[1] انظر درّة التنزيل /١٠٠ .
[2] البقرة /٥٨ .
[3] سورة الأعراف /١٦١ .

١. **قضايا المفردات** : ويندرج تحتها القضايا الصرفية .

٢. **قضايا الجملة** : ويندرج تحتها القضايا النحوية (التراكيب) .

٣. **قضايا حروف المعاني**: ويندرج تحتها جميع القضايا التي تتعلق بحروف المعاني .

سائلة الله المولى القدير أن أكون قد وفقت في إخراج هذا العمل على الوجه المرضي، وأن ينتفع به الدارسون، كما انتفعت به شخصيًا.

وبالله التوفيق.

القضية الثانية [1] (**الاختلاف في المفرد والجمع**) :

وردتْ في الفرق بين لفظتي "معدودة " و"معدودات "، الواردة في الآيتين ﴿ **وقالوا لنْ تمسَّنا النارُ إلاَّ أياماً مَعْدُودة** ﴾[2] وقولـه تعالى : ﴿ **قالوا لنْ تمسَّنا النارُ إلاَّ أياماً مَعْدُوداتٍ** ﴾[3] مع أن موصوفهـا في الآيتين واحدٌ وهو " أيام " .

والفرق في ذلك أنْ يُقال :" **إن الجمعَ بالألف والتاء، أصلُه للمؤنث الذي واحده بالتاء** " نحو : مسلمةٌ ، ومسلماتٌ ، وصفحةٌ ، وصفحاتٌ ، ومكسورةٌ ، ومكسوراتٌ - ولا يأتي هذا الجمع مما واحده مذكر ، إلاَّ في ألفاظ معدودة [4] نحو : حمّامٌ وحمّاماتٌ ، وجمَلٌ سِبَطْرٌ ، وجمالاتٌ سِبَطْراتٌ ، وأسْودٌ سبطراتٌ . وجمع "**مكسورة** " على " **مكسورات** " في قولنا : " **جرّةٌ مكسورةٌ** "، فهو الأصل القياسي ؛ لأن مفرده فيه هـاء التأنيث. أمّا جمع " **مكسورة** " على " **مكسورات** " في قولنـا " **كيْزانٌ مكسورةٌ** "، إنّما جاء على المستعمل المستمر ، وليس بأصل . لأن الاستعمال المستمر أن يُقال : كيزانٌ مكسورةٌ ، وثيابٌ مقطوعـةٌ ، وأظن أن معنى الاستمرار تأتي من صيغة اسم المفعول الذي يأتي من فعل مضارع مبني للمجهول مثال " جرّة تُكسَر " أي : قابلة للكسر، فهي صيغة مطاوعة للزمن ، فقد كُسِرت ؛ لأنها قابلة للكسر، وعليـه وردت لفظـة " **مَعْدُودة** " في الآيـة الأولى . واستعمـال لفظـة " **مَعْدودات** " بالألف والتاء، مع أن واحده جاء مذكرًا، وإن كان

---

[1] انظر ذرّة التنزيل /٦٧ .
[2] سورة البقرة / ٨٠ .
[3] سورة آل عمران /٢٤ .
[4] ذكر سيبويه هذه المسألة في الكتاب ٣/١٥ في باب ـــ " هذا باب ما يجمعُ من المذكر بالقاء لأنه يصير إلى تأنيث إذا جُمع " . وانظر ذرّة التنزيل /١٧ ، الزمخشري ٣/٨٨٨ .

على القليل، إنما جاء على سبيل من سبل المجاز؛لأن الأيام جمع " يوم " وهو مذكر فيكون هذا على أحد الوجهين[1].

الأول : أن يكون المراد: " **اذكروا الله في ساعات أيام معلومات معدودات** "؛ لأن المراد هنا بالذكر:أن يكبروا الله في أدبار الصلوات الخمس المعدودة، فحذفت الساعات المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامها .

الثاني : أن يكون أنث بما في واحده علامة التأنيث ؛ لاستوائهما في الجمع ، ودخولهما في الفرعية التي يكتسبان لها لفظ المؤنث ، فجاز الجمع على معدودات ، كما جاز الجمع في " **جرارٌ مكسورة** . والجرة مؤنثة .

وعندي أنّ كلا الوجهين صائبٌ مستقيمٌ .

في هذه المسألة نجد أن الإسكافي

أولاً- استعمل عددا من المصطلحات مثل :

١- **الأصل** : والمقصود به أصل القاعدة التي تبنى عليها الأحكام ، وهو ضدّ الفرع .

٢- **الفرع** : وهو ضدّ الأصل ، والمراد به الفرع من المسألة .

٣- **المستعمل** من الأحكام : الشائع في الاستعمال ، و بين أنّ المستعمل يكون مستمرًا وكثيرًا كما في قولنا : " **كيزانٌ مكسورة** " كما يكون قليلاً

والمستعمل، والقياس، وأن الأصل يكون قياسيا كما في قولنا:" **سلمات** " جمع " **سلمة**". وأن المستعمل يكون مستمرا كما في قولنا: " **كيزان مكسورة** " ، كما يكون قليلا وهو الوارد في لفظة " **معدودات**" بالألف والتاء في قولنا: " **أيام معدودات** " .

---

[1] ذكر الاسكافي الوجهين في تخريج الآية ، وذلك بعد أن بين كلا من القياس الذي هو الأصل والمستعمل المستمر ، وهو الذي جاء على غير الأصل في هذا الجمع ، انظر درّة التأويل /١٨٠ .

٤- **القياس**: وهو " ردُّ الشيء إلى نظيره " (١)

٥-**المجاز**: وهو ضدُّ الحقيقة ، وقد ورد عنده في لفظة " **معدودات** " فقد قال : " إنما جاء على سبيل من سبل المجاز ".

ثانيًا- أراد الوصول بالمسألة إلى مخرج يستقيم معه الكلام فعمد إلى تقدير محذوف، فجعل لفظة " **أيام** " مضاف إليه أقيم مقام المضاف المحذوف "**ساعات**" وهو جمع واحده بالتاء، فجاءت لفظة " **معدودات** " بالألف والتاء على الأصل ، وبهذا يكون قد سار بالمسألة في مسارها الصحيح.

ثالثًا – لجأ إلى حمل الفرع على ماهو أصل ، فالأصل في" **معدودات** " أن تأتي على "**معدودة** " ؛ لأن" الأيام " مفرده خال من التاء ، فحمل على ما أصله التاء ، كما حمل الأصل على الفرع ، فالأصل في " **مكسورة** " في قولنا : " **جوار مكسورة** " أن تكون على " **مكسورات** " ؛ لأن " **الجوار**" مفرده بالتاء ، فحمل على ما أصله خال من التاء.

رابعًا- بين لنا أن في الفرق بين الإفراد والجمع في الأيتين ، إشارة إلى الجمع بين الأصل الذي وردت به الآية الأولى ، والفرع الذي وردت به الآية الثانية

خامسًا – لم يبين لنا سبب الإفراد في آية البقرة ، والجمع في آية آل عمران ، وإنما اقتصر تعليله على بيان الوجه النحوي في هذه المسألة ، مكتفيًا كما سبق وأشرنا ببيان الفرق بين الأصل والفرع .

(١) انظر تاريخ النحو وأصوله لعبد السلام هارون قسم ١ / ٧٤

القضيّة الثالثة [1]: **دخول الواو في العدد :**

وردت في دخول الواو على العدد في قولـه تعالى: ﴿ **ويقولون سَبْعةٌ وثامنُهُمْ كلْبُهمْ** ﴾ [2] وعدم دخولها على العدد في نفس الآية في قوله تعـالى: ﴿ **سيقولون ثلاثةٌ رابعُهُمْ كلْبُهُمْ ويقولونَ خَمْسةٌ سادِسُهم كلْبُهم** ﴾ [3] لقد سوّى النحويون [4] بين الجملة التي تقع صفة للنكرة، والتي تقع حالاً للمعرفة، إذا كان فيها ذكـر الأول في أنّ دخول الواو عليها، وحذفها منها جائزان .

قال الزّجاج: " دخولُ الواو ههنا وإخراجها من الأول واحدٌ، وقد يجـوزُ أنْ يكـون الواو يدخلُ، ليدلّ على انقطاع القصة وأنّ الشيء قد تم " [5] .

وقد قال النحّاسُ [6] بهذين القولين ، ونسبَ القول بدخول الواو للدّلالة علـى تمـام القصة، وانقطاع الكلام لإبراهيم بن السّريّ.

ويقول العكبري: " رابعُهم مبتدأ، وكلبُهم خبره، والجملة صفة لثلاثة وليس حـالاً؛ إذ لا عامل لها، لأن التقدير: هم ثلاثة، وهم لا يعمل، ولو كانت الواو هنا وفي الجملـة التي بعدها لجاز كما جاز في الجملة الأخيرة؛ لأنّ الجملة وقعت صفة لنكرة، جـاز أن تدخلها الواو، وهذا هو الصحيح في إدخال الواو في ثامنهم، وقيل: " دخلت لتـدل على أنّ ما بعدها مستأنف حقٌ، وقيل فيها غير هذا وليس بشيء " [7] .

في هذه المسألة **نجد أن** الإسكافي قد اكتفى بذكر موقف النحاة عامـة ، و عـرض الآراء الواردة في كتب إعراب القرآن ؛ لأنها أولى بالغرض .

---

[1] انظر ذرّة التنزيل /١٩٥ .
[2] سورة الكهف /٢٢ .
[3] سورة الكهف /٢٢ .
[4] انظر ذرّة التأويل /٩٥ .
[5] انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٧٧، ذرّة التنزيل /١٩٥ .
[6] انظر إعراب القرآن ٢/٤٥٢ ، ٤٥٣ .
[7] انظر إعراب القرآن ٢/١٠٠ بتصرف .

ثانيا: قضايا الجملة:

القضية الأولى : الفاعل الجملة والمفعول الجملة .

وقد وردتْ في الخلاف الحاصل بينَ النحاة حـول الفاعـل [1] في قولـه تعالى : **﴿ وإذا قِيلَ لهم اسْكُنُوا هذهِ القريـةَ ﴾** [2] وهل يمكن أنْ يأتي جملةً، كما جاءت الجملة مفعولاً في قوله تعالى: **قُلْنَـا ادْخُلُوا هذهِ القريةَ ﴾**[3] فقد جاءت جملة " ادخلوا" في المفعول من " قلنا " وهو دليلٌ على صحة مجيء المفعول جملةً ، أما مجيءُ الفاعـل جملةً فهو محلُّ الخلاف بين النحويين ، حيـث ذهب البصريون إلى أنْ الفاعل لا يكون إلا مفردًا وهو المختـار ولا تصحُّ الجملةُ مكانَـه ، وذهب الكوفيون إلى أنْ الجملة تصحُّ أنْ تقوم مقام الفاعـل ، واستدلـوا بالآية **﴿ ثُمَّ بَدَا لَـهُم مِـنْ بَعْدِ مـارَأَوْ الآيـاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾**[4] أمَّا البصريون فقد خرّجوا الآية على أنّ فاعل " بدا "هو البداء دلّ عليه الفعل ؛ لأنّ الفعلَ دالٌّ على مصدره، وهـذا هو الذي أشـار إليه ابن عصفور[5] حيـث يقول " **الفاعل لا يكونُ إلاّ اسمًا** و " أنْ " و " أنّ " و " ما " **مع مابعدهن ، خلافًا لمن أجاز أنْ يكونَ الفاعلُ فعلاً** " . وردَّ على مَـنْ احتَجَّ بالآية على جواز ذلك بقوله: "**وهذا لا حجةَ** "، ثم خرّج الآية على التخريج السابق ذكره .

وجعل اللاّم في " **ليسجُنُنَّهُ** " إمّا جوابًا لقسم محذوف ، وإمّا جوابًا لـ " بـدا " لأنّه من أفعال القلوب التي تجرى مجرى القسم في احتياجها إلى جواب، وجَعَلَ منه قول جرير :

---

[1] انظر شرح التنازل /١٢ .
[2] الأعراف /١٦١ .
[3] سورة البقرة /٥٨ .
[4] سورة يوسف/٣٥
[5] انظر شرح الجمل ١/٩٣ .

إذا اكتحلتْ عيني بعينكِ مسّها

بخيرٍ وجلّى بجمزةٍ من فؤاديا [1]

فقد جعل فاعل " **مسّها** " مستتراً وهو الضمير العائد على مصدر الفعل " **اكتحل** " وهو " **الاكتحال** " .

وممن خرج الآية بالتخريج المذكور سيبويه[2]، أبو حيّان [3]، وابن هشام[4] والأشموني[5]، أما العكبري[6] فقد جعل هذا التخريج أحد أوجه ثلاثة.فعلى الوجه الثاني عنده : أن يكون فاعل " **بدا** " محذوف، و " **ليَسْجُنُنَّهُ** " قائم " مقامه: أي بدا لهم السّجنُ، محذوف، وأقيمت الجملة مقامه ، معقبًا على ذلك بأن الجملة لا تكون " **فاعلاً** " . وعلى الوجه الثالث عنده : أنّ الفاعلَ ما دلّ عليه الكلام : أي بدا لهم رأيٌ ، فكان أيضًا الإضمار .

فعلى مذهب الكوفيين ، يكون القائم مقام الفاعل جملة " **اسكنوا** " ، وعلى مذهب البصريين يكون القائم مقام الفاعل في قوله : " **قيل** " في الآية هو اللّفظ المفرد " **القول** " كما كان البداءُ فاعل " **بدا** " في الآية السابقة ، وهو متصل بالفعل لفظًا ، ومنفصل عنه في الحكم؛ لأنّه لم يتعلق تعلق الفاعل بفعله ، ولا المفعول بالفعل الواقع به، والدليل على انفصاله عن الفعل ، هو فصل ما أصله أن يكون متعلقًا به بحرف عطف فلم تدخل في قوله تعالى وهو : ﴿ **سنزيدُ المحسنين** ﴾ [7] كما دخلت في قوله تعالى : ﴿**وسَنَزِيْدُ المحسنين** ﴾ [8] ، فصار بحذف الواو خبرًا

---

[1] لم أجده في ديوانه ، وهو في النقائض / ١٧٤ .
[2] انظر الكتاب ٣/ ١١٠ .
[3] انظر البحر المحيط ٦/ ١٢٦ ، الارتشاف ٣/ ١٣٢٤ .
[4] انظر المغني وقد ورد ذكر القضية في أكثر من موضع /٤٧٨ . وانظر /٤٤٧ ، ٤٤٨ .
[5] انظر حاشية الصبان ٢/ ٦٠ .
[6] انظر إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٥٣ .
[7] الأعراف /١٦١ .
[8] البقرة / ٥٨ .

مفردا[3]. وأشار[1] صاحب الدُّرة إلى أن هذه المسألة هي التي غلط فيها أبو سعيد السيرافي في أول ما شرحه من ترجمة الكتاب قوله : " **هذا باب عِلْم ما الكلمُ من العربية** " فقد جَعَل ما الكلم من العربية ، في موضع الفاعل من يُعلم ، وهي جملة، وهو الذي بأباه مذهبُه، ومذهب أهل البصرة ، مشيرًا إلى قول السيرافي : " وإذا كان " **عِلْم** " مصدر " **أنْ يُعْلَم** " يكون ارتفاعه بالابتداء ، ويكون " **الكلم** " الابتداء و " **مـا** " خبر مقدم ، ويكون موضع الجملة التي هي ابتداء وخبر مرفوعًا "[2] .

نجد في هذه القضية :

١- أنّ الإسكافي لم يوضح لنا السّرّ البلاغي من الاختلاف بين الآيتين، بل جاء حديثُه مُقتصرًا على بيان الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة مجيء بدل المفعول المفرد .

٢-عَرَضَه لعدة قضايا هي :

١- قضية المفعول الجملة: وهو من المتفق على مجيئه عند البصريين والكوفيين

٢- قضية الفاعل الجملة : وهو محل الخلاف ، فالكوفيون يقولون بمجيئه كالمفرد . أما البصريون فيمنعون الفاعل الجملة ، وما ورد من الشواهد ، فهو عندهم على تقدير اسم يكون هو الفاعل؛ لأن الفاعل على مذهبهم لا يكون إلا اسما مفردا ، ثم عرض أنواع الفاعل المفرد المقدر عندهم بأنه قد يكون :

أ- مصدرا مشتقا من الفعل المتقدم، وهو الوارد في تقديرهم للآية في قوله تعالى : (ثم بدا لهم .....) .

---

[3] انظر دُرّة التنزيل /١٣ .
[1] الاسكافي صاحب دُرّة التنزيل انظر / ١٣ .
[2] انظر شرح كتاب سيبويه /٤٧ ، بتصرف يسير .

ب- اسما ظاهرا محذوفا مقدرا من الفعل الذي بعده ، وعليه يكون التقدير في الآية :
(ثم بدا لهم السجن ليسجننه) .

ج- مضمرا مقدرا من الكلام ، وهو الوجه الذي ذكره العكبري ، فيكون التقدير :
(ثم بدا لهم رأي ليسجننه) .

د- ضميرا مستترا يعود على مصدر الفعل المذكور قبله كما في الشاهد الشعري.

٣-قضية تداخل الجملة الاسمية مع الجملة الفعلية، وذلك ناتج عن الغلط الذي وقع فيه السيرافي في إعرابه (علمُ) الوارد في قول سيبويه : (علمُ ما الكلم من العربية) فقد جعل الجملة المكونة من المبتدأ المؤخر " الكلم " والخبر المقدم " ما" فاعلا للفعل " يُعلم " المبنى للمجهول، وهذا الإعراب فيه تداخل بين الجملتين الاسمية والفعلية، إذ الأحسن أن تكون الجملة الاسمية (ما الكلم) خبرا للمبتدأ (علم) وليس فاعلا للفعل (أن يُعلم) الذي جعل (علمُ) مصدره.

٢-مناقشتُهُ السيرافي في هذه القضية مبينا الغلط الذي وقع فيه من ترجمة الكتاب ، وقصد به : الخطأ الذي وقع منه في القاعدة النحوية .

القضية الثانية [1]: في التقديم والتأخير(العطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر)

وردت في كلمة " الصابئون " في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الذين آمَنُوا والذينَ هادُوا والصَّابِئُونَ والنصارى مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخِرِ** ﴾[2]حيث جاءتْ مرفوعة، وأنها هنا وإن تقدمت ، ولكن نُوِيَ بها التأخير على تقدير : ﴿ **إِنَّ الذين آمَنُوا والذينَ هادُوا** ﴾ ﴿ **مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخِرِ وعَمِلَ صالحًا** ﴾ ثم جاء بالخبر :﴿ **فَلَا خَوفٌ عليهم ولا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ قال : والصابئون كذلك [3]، وهو مذهب سيبويه [4] فقد قال : وأمّا قوله عزّ وجل : " **والصّابئون** " ، فعلى التقديم والتأخير ، كأنّه ابتداء على قولـه: " **والصابئون** " بعدمـا مضى الخبر؛ لأنّ سيبويه والبصريين [5] وكثيرًا من الكوفيين لا يجوز عندهم: " **إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان** " إلاّ الفراء [6] الذي يجيز ذلك بشرط كون الاسم الأول المنصوب بأنّ لا إعراب فيه نحـو : " **إنّ هذا وزيدٌ قائمان** " . ذلك أن الخلاف بين البصريين [7] والكوفيين قائم على أن(إنّ) لها عملان النّصب والرّفع، وذلك على مذهب البصريين ، وأنّ لها عملاً واحدًا عند الكوفيين ، وهو النّصب ، مستدلاً كلٌّ فريق على رأيه ، والذي نراه أنّ رأي الكوفيين هو الأفضل ؛ لأن الخبر مرفوع منذُ البداية وليس بعد دخول " إنّ " ، إلاّ أنّ الصحيح هو مذهب البصريين وسيبويه بدليل الـوارد في الآية .

---

[1] انظر نزهة القلوب /١٦ .

[2] سورة المائدة /٦٩ .

[3] انظر نزهة القلوب /١٦ .

[4] انظر الكتاب ٢/١٥٥ .

[5] انظر الإنصاف ٢/١٢٣٧ ، ١٢٨٨ .

[6] انظر رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٨، شرح الكافية ٤/٣٥٥ .
فقد جاء رأيه وسطًا بين سيبويه والكسائي الذي يجيز " أنّ زيدًا وعمرٌو قائمان " انظر شرح الكافية ٤/٣٥٥ ، الإنصاف ٣/١٢٨٨ .

[7] ورد في الإنصاف " ذهب الكوفيون إلى أنّ " إنّ " وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو : " إنّ زيدًا قائمٌ " ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر " . انظر المسألة /٢٢ ، وانظر التصريح ١/٢٥٣ ، شرح الكافية ٣/٣٥٥ .

عرض الإسكافي في هذه القضية مذهب سيبويه في التقديم والتأخير، وهو مذهب مشهورة عنه يعمد إليه في تخريج كثير من الشواهد التي لا توافق القاعدة النحوية ، كالآية التي بين أيدينا ، ومن تخريجاته على مذهب التقديم والتأخير قول الشاعر:

و إن أتاه خليلي يوم مسألة

يقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ .(١)

فقد خرجه على التأخير في الفعل (يقولُ) وحقه التقديم على أداة الشرط على تقدير: (يقولُ لا غائب مالي ولا حرمٌ إن أتاه خليلي يقلْ) بجزم الجواب المحذوف.

وتخريج سيبويه هذا يخالف مذهب بعض المتأخرين الذين يقولون : إن مجيء جواب الشرط مرفوعا إذا كان فعل الشرط ماضيا أحسن من جزمه ، وهذا القولُ هو الصحيح ؛ لأن البيت ليس فيه تقديمٌ أو تأخير فقد جاء الجوابُ مرفوعًا لأن الشرط جاء ماضيًا .

وقد بين الإسكافي موقفه بتصحيحه مذهب سيبويه والبصريين الذين يقولون بأن " إن " لها عملين .

القضية الثالثة :[1] **في التقديم والتأخير .(تعدي الفعل)**

في تقديم قوله تعالى: ﴿ **بـه** ﴾ وتأخيرها في الآيات: ﴿ **إنَّما حَرَّمَ عليكم الميْتَةَ والدَّمَ ولحْمَ الخنزيرِ وَمَا أُهِلَّ بـهِ لغَيرِ الله** ﴾ [2] وقوله تعالى: ﴿ **حُرِّمَتْ عليكم الميْتَةُ والدَّمُ ولحمُ الخنزيرِ وَمَا أُهِلَّ لغيرِ الله بـه** ﴾ [3]، وقوله تعالى : ﴿ **فإنَّه رِجْسٌ أو فِسْقًا أُهِلَّ لغيرِ اللَّهِ بِهِ** ﴾ [4] وقوله تعالى: ﴿ **إنَّمَا حَرَّمَ عليكم الميْتَةَ والدَّمَ ولحمَ الخنزيرِ وَمَا أُهِلَّ لغيرِ الله بـه** ﴾ [5] فجـاء في الآية الأولى مقدمًا وفي المواضع الثلاثة الأخرى مؤخرًا .

أمَّا تقديم " بـه " في الموضع الأول ، إنَّما جاء على الأصل الذي يقتضيه حكم اللَّفظ ؛ لأنَّ الباء التي يتعدى بها الفعل في هذا المكان ، إنَّما يكون من جملة الباءات التي تجيء كحرفٍ من نفس الفعل تقول : " **ذهبتُ بزيدٍ** " ، ثم تقول : " **أَذْهَبْتُ زيدًا** " ، فتصير الباء كالهمزة المزيدة في بنية الفعل ؛ لذا وجب لها حقُّ التقديم . وما يتعدى إليـه الفعل باللاَّم لا يترك ؛ لأنَّـه بمنزلة الحرفِ مـن نفس الفعل ؛ لأنَّ قولـه : ﴿ **أُهِلَّ بـه لغيرِ الله** ﴾ صـار بمنزلة " ذبحَ لغير الله مُسَمًّى عليه اسم بعض الآلهة " ، فلمَّا كان هذا هو الأصل . جرت الآية الأولى عليه [6] .

أما التأخير، فلأن الإهلال كان لغير الله، وهو مُسْتَنكر - أي مستقبح - فخرج عن الأصل، بتقديم المُسْتَنْكَر ؛ لأنه أحقُّ وأولى. وهو في هذا كقولهم في تقديم المفعول إذا

---

(1) انظر ذرَّة التنزيل /٣٣ .
(2) البقرة /١٧٣ .
(3) المائدة /١٤٥ .
(4) سورة الأنعام / ٣ وبداية الآية : ﴿ قُلْ لا أجدُ في ما أوحيَ إليَّ مُحرَّمًا على طاعمٍ يطعمُهُ إلا أنْ يكونَ ميتةً أو دمًا مسفوحًا أو لحمَ خنزيرٍ ﴾ .
(5) سورة النحل /١١٥ .
(6) انظر ذرَّة التنزيل /٣٢ بتصرف يسير .

كانوا ببيانـــه أعنى، فيقولون: " **ضربَ زيدًا عمرٌو** "، فيقدمون المفعول على الفاعل؛ لأنَّ الاهتمام بأمره أتم .

يقول سيبويه [1] : " وذلك ضَرَبَ عبد الله زيدًا " فعبد الله ارتفع هنا كما ارتفع في ذهبَ ، فإن قدمتَ المفعول وأخرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ؛ لأنك إنَّما أردتَ به مؤخرًا ما أردتَ به مقدمًا ، ولم تُرِد أنْ تَشْغَلَ الفعل بأوَّلَ منه ، وإنْ كـــان مؤخرًا في اللفظ . فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدمًا ، وهـــو عربي جيد كثير " [2] ويقـــول : "كأنَّهم إنَّما يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنَى، وإنْ كانا جميعًا يُهمُّانِهم ويَعْنِيانِهم" [3]

مِنْ كل ماسبق يتبينُ حكم التقديم في قوله: ﴿ **وَمَا أُهِلَّ لِغَيرِ اللَّهِ بِهِ** ﴾ فـــي الآيـــات الثلاث ؛ لأن العناية بتقديم ما يزيل الشك عنه أتم . وهو بالتقديم أحقُّ

---

[1] انظر الكتاب ١/٣٤ .
[2] انظر الكتاب ١/٣٤ بتصرف . وانظر /٥٦ .
[3] انظر الكتاب ١/٣٤ ، وانظر دلائل الاعجاز /١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ .

القضية الرابعة [1] (في تقديم وتأخير مراتب الضمير)

جـاءت في حكم تقديـم ضمير المخاطب على ضمير الغائب في قوله تعالى : ﴿ ولا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نحنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّـاهُم ﴾ [2]، وتـأخيره عـن ضمير الغائب في قوله تعالى : ﴿ ولا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خِشْيَةَ إِمْلَاقٍ نحنُ نَرْزُقُهُم وَإِيَّاكُمْ ﴾ [3].

إنّ المختار في كلام العرب أنّه إذا اختلف الضمير بالنسبة إلى الـتكلم، والخطـاب، والغيبة، بأنْ كان أحدُهما ضمير مخاطبٍ والآخر ضمير غائبٍ، فالذي يلي الفعـل لا يكون إلاّ متصلاً.وسيبويه [4] لم يذكر إلا الاتصال يقول : " فـإذا كـان المفعـولان اللّذان تعدّى إليهما فعلٌ الفاعلُ مخاطبًا ، وغائبًا ، بدأتَ بالمخاطب" .

نحو قوله تعالى : ﴿ فَعُمِّيَتْ عليكم أَنُلْزِمُكُمُوها وأنتم لها كَارِهُون ﴾ [5] ثم يبين سبب تقديم المخاطب على الغائب بقوله [6] : " وإنّما كان المخاطب أولى بأنْ يبدأ به من قِبَلِ أنّ المخاطب أقْرَبُ إلى المتكلم من الغائب ، فكما كان المتكلمُ أولى بأنْ يَبْدَأ بنفسه قبلَ المخاطب ، كان المخاطبُ الذي هو أقربُ من الغائبِ أولى بأنْ يَبْدَأ به من الغائب " .والمفعول الثاني يجوز فيه الاتصال والانفصال فتقول : " الدّرهمَ أعطيتنيه إيّاه ، وأعطيتنيه ، والدّرهمَ أعْطَيْتُكَهُ إيّاه ، وأعْطَيْتُكَهُ" [7] .

وسيبويه لم يذكر في هذا إلاّ الاتصال [8] ، وقال أبو علي : الانفصال أفْصَحُ [9].

---

[1] انظر ذرّة التنزيل /٩٩ .
[2] سورة الأنعام /١٥١ .
[3] سورة الإسراء /٣١ .
[4] انظر الكتاب ٣٦٤/٢ .
[5] سورة هود /٢٨ .
[6] انظر الكتاب ٣٦٤/٢ .
[7] انظر شرح المفصل ١٠٥/٣ ، والمساعد ١٠٥/١ .
[8] انظر الكتاب ٣٦٤/٢ ، وانظر الارتشاف ٩٣٤/٢ .
[9] انظر الارتشاف ٩٣٤/٢ .

أمّا تأخيره عن الغائب كما في الآية الثانية فليس بمختار يقول سيبويه(١) : " فإن بدأتَ بالغائب فقلت : أعطَاهُوكَ فهو من القبيح وأنّه لا يجوز ، بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بدأ بهما قبل المتكلم ، ولكنّك إذا بدأتَ بالغائب قلت: قد أعطاه إيّاك . ثم يعقب قائلاً (٢) : " وأمّا قولُ النحويين : قَدْ أعطاهُوكَ وأعْطَاهُوني ، فإنّما هو شيءٌ قاسوه ، لم تكلّمْ به العربُ ، ووضعوا الكلام في غير موضعِه ، وكانَ قياسُ هذا لو تُعلّمْ به كان هيناً " .أما الإسكافي فقد فصلّ هذه القضية بقوله :" ليس الضميران إذا اتصلا بالفعلِ كالضميرين إذا انفصلَ أحدهما وعُطِفَ على الآخر ؛ لأنّ قولَهم : أكرمتُه وإيّاك، مثل قولهم: أكرمتُك وإيّاهُ ، في أنّ كلّ واحدٍ منهما مختارٌ في مكانِه الذي يوجبُ تقديم ما قُدّم ، وتأخير ما أُخّر ، بخلاف ما يُختار إذا اتصلا بالفعلِ في مثلِ : ما أعطيتكه". لذا نجده قد أرجع تقديم ضمير المخاطب على الغائب في الآية الأولى ؛ لأنّ قبله (ولا تقْتُلوا أولادَكُم منْ إملاقٍ) أي: من أجلِ إملاقٍ، وانقطاع مالٍ وزاد ، وقد جاء على الأصل ؛ لأن الإملاقَ ، وهو الفقرُ واقعٌ ، فكان تقديم ضمير المخاطب أحق في هذا الموضع (٣) .

أمّا تأخيرضمير المخاطب في الآية الثانية ؛ فلأنّ الإملاقَ غيرُ واقع لقوله :

﴿ **خشية إملاقٍ** ﴾ أي : خوفُ الفقرِ على الأولاد . فقدّم في كلّ موضع من الموضعين ما اقتضى تقديمه ، وأخّرَ ما اقتضى الموضع تأخيره (٤) .

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٦٤

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٦٥ ــ ٣٦٦ ، وانظر شرح التسهيل ١/١٢٢ ، المساعد ١/٢٠٦ ، وشفاء العليل ١/١٩٥ ، الهمع ١/٦٣ .

(٣) انظر درّة التأويل /٩٩ .

(٤) انظر درّة التأويل /٩٩ .

هذه القضية بينت مراتب الضمير ، وأيهما الأحقّ بالتقديم ، ونجد الإسكافي قد شرحها ا شرحًا وافيًا ، وأسهب في بيان سبب تقديم المخاطب في الآية الأولى ، بالرغم من مجيئه على الأصل.

وهذا مالم نجده فيما سبق من قضايا يقصر الكلام عن كل ما جاء منها على الأصل . و تُعدُّ هذه من مميزات منهجه ، حيث نجده يشبع المسألة تفصيلا متى وجد أنّها تحتاج إلى فيض من الشرح حتى وإنْ جاءت على الأصل .

القضية الخامسة: في اسم المعرف بأل بعد اسم الإشارة .

وردت في الكلام عن الموقع الإعرابي لكلمة" بلدٌ " [1] النكرة في قوله تعالى : ﴿ وإذْ قالَ إبراهيمُ ربِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمنًا ﴾(٢) وكلمة " البلد " المعرفة في قوله تعالى ﴿ وإذْ قـــالَ إبراهيمُ ربِّ اجْعَلْ هَـذَا البَلَدَ آمنًا ﴾ [3]. فالجواب عن ذلك : أنّ كل الآية الأولى واقعة مفعولاً ثانيًا ، واسم الإشـــارة في محل المفعول الأول، وكلا المفعولين منصوبٌ بالفعل "جعل " الذي هو من أفعال التصيير .أمّا في الآية الثانية ، فالكلمة لها وجهان من الإعراب :

الأول: أن تكون عطف بيان على مذهب سيبويه[4]. وإن كان سيبويه [5] في بعض المواضع يسمّيه صفةً على التسامح ، مع أنّه اسم جامدٌ وحقّـــه أن يكون عطف بيان كما صاحب الدُّرة قال السهيلي[6]: وإنْ سَمّاه سيبويه صفةً ، فمذهبه التسامح في هذه التوابع كلّها، وقد سمّى التوكيد، وعطف البيان صفة في غير موضع،

وقد عُرف مذهبُه في ذلك: وممن يجعله عطف بيان، الزّجاج [7] ، وابن جنّي [8]و ابن السّيد [9]و السهيلي [10] وابن مالك [11]

الثاني : أنْ يكون صفـــة على مذهب المبرد [12] ، و " آمنًا " هي المفعول الثـــاني.

---

[1] انظر نزهة القلوب /٢٣ .
(٢) سورة البقرة /١٢٦.
[3] سورة إبراهيم /٣٥ .
[4] انظر نزهة القلوب /٢٣ ، وانظر الكتاب ٧/٢ .
[5] انظر الكتاب ٧/٢ ، ١٨٨ .
[6] انظر الارتشاف /١٩٣٤/٤ .
[7] انظر المغني /٥٧٠ .
[8] انظر شرح التسهيل ٣٢١/٣ ، والمغني /٥٧٠ .
[9] انظر إصلاح الخلل /٧١ ، والمغني /٥٧٠ .
[10] انظر نتائج الفكر /٢١٤ .
[11] انظر التسهيل /١٧٠ ، وشرح التسهيل ٣٢٠/٢ ، وشفاء العليل ٧٥٧/٢ .
[12] يقول المبرد في باب " ما كان من الأسماء نعتًا للعموم نحو : " هذا الرّجلُ مقبلٌ " والوجه ، أن تجعل الاسم نعتًا للعموم " انظر المقتضب ٣٢٢/٤ .

وذكر ابن عصفور [1] أنّ النحويين أجازوا في مثل : "مررتُ بهذا الرّجلِ " أن يكونَ نعتًا ، وعطف بيان .

أمّا الإسكافي فقد بيّن الفرق الإعرابي بين الكلمتين في الآيتين، بأنّه إنّما جاء منكرًا في الآية الأولى؛ لأنه دلّ على مكانٍ من الأمكنة غيرِ مشهورٍ عنها بخصوصيةعمارة وسكنى النّاس، و قد وقعت ولم يكن المكان قد جُعل بلدًا فكأنه قال: (اجعل هذا) الوادي (بلدًا آمنًا)، ووجه الكلام فيه تنكير" بلد " وهو مفعول ثانٍ ، و"هذا" مفعولٌ أول .

وجاء معرّفًا في الآية الثانية وقد جُعلتْ بلدًا فكأنه قال : اجعلْ هذا المكان الذي صيّرتَه كما أردتَ ذا أمنٍ على مَنْ أوى إليه فيكون عطف بيان ، و"آمنًا " مفعولا ثانيًا ، فعرّف حين عرّف بالبلدية. موافقا بذلك سيبويه .

ولقد أشارت هذه القضية إلى مبدأ التسامح الذي سلكه سيبويه في إطلاقه على المسميات ، والذي كان في الأسماء والمصطلحات الفرعية التي تدخل تحت مسمى عام أصلي يشملها و يشمل غيرها معها . فتسامحه في تسمية عطف البيان صفة ، إنما كان من جهة أنهما فرعان من مصطلح عام هو التابع الذي يشملهما كما يشمل معهما التوكيد والبدل، وإن كان هذا التسامح يؤدي في بعض الأحيان إلى لبس و خلط في القواعد النحوية ، إلا أن الدارس لأسلوب ومنهج سيبويه يدرك مراده ، وإن كان من النحاة من أعربه صفة كالمبرد .

والقول الأرجح أنّ (البلد) في الآية الثانية أنها عطفُ بيانٍ وليس صفةً ، كما ذهب إليه المبرد وغيره من النحاة .

ويقول في موضع آخر : " وذلك قولك : مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس ، فالفرس وما قبله بمنزلة اسم واحد وإن كان نعتًا له " ، انظر ٢٨٣/٤ . وانظر ٢١٦/٤ ، وانظر شرح التنزيل /٢٣ .

[1] انظر شرح الجمل ٢٩٧/١ .

القضيّة السادسة [1] **(توكيد الضمير المتصل)** .

وردتْ في حكم توكيد ضمير الرفع المتصل المعطوف عليه في قوله تعالى : **﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لو شاء الله مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾** [2] بينما جاء مؤكدًا قوله تعالى : **﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لو شاء الله مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾** [3] فقد أُكِّد بالضمير "نحن" مع وجود الفصل الذي لا يوجب التوكيد .

إنّ عدم التوكيد [4] بالضمير" نحن " في سورة النّحل ،إنما كان لمجيء قوله : (ما أشركنا ولا آباؤنا) منفيا " بما" و"لا" بعد الواو مؤكد معنى "ما" الداخلة على الفعل فكأنها مؤكدة للفعل ، وإذا أكدتْ الفعل وعلامة الإضمار جزء منه فكأنها أكّدتها .

أما توكيده في الآية الثانية" بنحن" فقد جاء :

أولاً – لأنّ الفعل لم يكن مؤكدًا لنفس الفعل كما كانت " لا" بعد واو العطف مؤكدة معنى " ما " التي تنفي الفعل فتصير كأنها مؤكدة ما هو كبعض الفعل كما في قوله : (ولا آباؤنا) .

وثانيا– لأنّ الفصل هنا كان بالمفعول به وهو " من شيء " وبالجارّ والمجرور " من دونه " فيكون بمعنى الاستثناء وهما ليسا مؤكدين لنفس الفعل ، وجاءت " لا " ولكنها لم تَلِ علامة الضمير المعطوف عليها لكثرة الحواجز ، والبعد الحاصل بين الكلمتين – علامة الضمير في " عبدنا " وبين " لا " المؤكدة التي تنفي الفعل الذي علامة الضمير كجزء من أجزائه بقوله : (من دونه من شيء) ، احتاج الضمير في

---

(1) انظر لُبّ التنزيل /٩٨ .
(2) سورة الأنعام /١٤٨ .
(3) سورة النحل /٣٥ .
(4) انظر هذه القضية في كلٍّ من الكتاب ١/٢٧٧ وما بعدها ، ٢/٣٥١ ، ٣٥٢ ، شرح التسهيل ٣/٣٠٥ ، الارتشاف ٤/١٩٦٠ .

العطف عليه إلى ما يؤكده ، فأدخل الضمير "نحن" في الآية الثانية ، ولم يدخله في الأولى .

القضيّة السابعة [1] (تعدي الفعل بالهمزة والتضعيف).

وردت في حكم تعدية الفعل " نجا " بالهمزة في قوله تعالى ﴿ **فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ والذين معه في الفلك** ﴾ [2] وبالتّضعيف في قوله تعالى : ﴿ **فَكَذَّبُوه فَنَجَّيْنَاه ومَنْ معه في الفلك** ﴾ [3].

إنّ تعدية الفعل بالهمزة في الأولى هو الأصل ، لأنّ أَفْعَلْتُ في باب النَّقْل أصلٌ لفَعَلْتُ ، وهو الكثير ، تقول : " نجا " و " أنجيته " كقولك : ذَهَبَ وأَذْهَبْتُهُ ، ودَخَلَ وأدخلتُهُ ، وخَرَجَ وأخرجتُهُ .

يقول سيبويه [4]: تقول : دَخَلَ ، وخَرَجَ ، وجلَسَ . فإذا أخبرتَ أنّ غيره صيّرهُ إلى شيءٍ من هذا قلت : " **أَخْرَجَه ، وأَدْخَلَه ، وأَجْلَسَهُ** " .

ويقول : " **وتقول : فَزِعَ وأَفْزَعْتُهُ ، وخاف وأَخَفْتُهُ ، وجَلَ وأَجَلْتُهُ** " [5] .

والأصل في تعدي الفعل بالهمزة ، أنّ الفعل قبل دخول الهمزة عليه يكون لازمًا فيتعدى لواحدٍ نحو : " **ذَهَبَ زَيدٌ ، وأَذهبتُهُ** " ، أو متعديًا لواحدٍ نحو : " **كَفَلَ زيدٌ عمرًا** " فيصبح بعد دخولها متعديًا لاثنين نحو : " **أَكْفَلْتُ زيدًا عمرًا** " .

وفي التّعدي بالهمزة مذاهب :

الأول : مذهب المبرد [6] ، أنّه سماعٌ في اللاّزم والمتعدي .

والسماع كما هو معروف ضدُّ القياس ، وهو النقل الذي كثيرًا ما تعدّل أو تبدّل الأصول به تبعًا لما يسمع عن العرب مهما كان ذلك المسموع قليلاً .

---

[1] انظر ذرّة التنزيل /١١٢ .
[2] سورة الأعراف/٦٤ .
[3] سورة يونس /٧٣ .
[4] انظر الكتاب ٤/٥٥ حيث ذكر ذلك بقوله : " هذا باب افتراق فعلتُ وأفعلتُ في الفعل للمعنى " .
[5] انظر الكتاب ٤/٥٥ .
[6] انظر المقتضب ٤/١٧٨ ، ١٨١ .

الثاني : وهو مذهبُ أبي الحسنِ [2] ، وظـاهرُ مذهب أبي علي [3] أنّـه قيـاسٌ في اللاّزم والمتعدي .

الثالث : مذهب سيبويه [4] ، أنّه قياسٌ في اللاّزم .إذا لم تدخلْ عليه الهمزة لمعنـى آخر وهو في المتعدي على السّماع . وقـال السّهيلي [5] : " النّقل بـالهمزة مـذهب سيبويه أنّه مسموعٌ ، ومذهبُ غيره أنّه مقيسٌ على الإطلاق " .

الرّابعُ : وهو مذهبُ أبي عمرو [6] ، أنّه مقيسٌ في كلّ فعْل إلاّ في باب عَلِمَ .

أمّا تعدية الفعل بالتّضعيف [7] في الآية الثانية إنما جاء على القلة . تقـول : فَـزِعَ وفزّعْتُهُ ، وخاف ، وخوّفْتُهُ .

وقد يؤتى معه بالهمزة فتقول : أفْزعْتُهُ ، وأخَفْتُهُ . يقول سيبويه [8]: " وقـد يجـيء الشّيءُ على فَعَلْتُ ، فيشرك أفْعلْتُ ، كمـا أنّهما قد يشتركان في غير هـذا ؛ وذلك قولك : فَرِحَ وفَرّحْتُهُ ، وإنْ شِئْتَ قلت : أفْرَحْتُهُ ، وغَرِمَ وغرّمْتُـهُ ، وأغْرَمْتُـهُ إنْ شئتَ ؛ كما تقول : فزّعْتُهُ وأفْزعْتُهُ "

ولا يؤتى بالتّضعيف مع الهمزةِ ، لا تقول في " أذْهبْتُهُ ، وأدْخلْتُهُ : ذَهّبْتُهُ ، ودَخّلْتُهُ . وفي التّعدي بالتّضعيف مذهبان [9]:

الأول : أنّه سماعٌ في اللاّزم والمتعدي .

الثّاني : أنّه قياسٌ .

---

[2] انظر المساعد ١/٤٤٦ .
[3] انظر الإيضاح العضدي /٩١ ، والبغداديات /١١٧ ، ١١٨ .
[4] انظر الكتاب ٤/٥٥ ، وانظر الارتشاف ٤/٢٠٩٣ .
[5] انظر الروض الأنف ٣/١٣٠ ، ١٣١ .
[6] انظر المساعد ١/٤٤٦ .
[7] التعدية بالتضعيف تدلّ على تكرار في الفعل ، لا تدل عليه التعدية فالـه : الزمخشري في المفصل /٢٧٦ ، ٢٧٧ ، والسهيلي ، انظر المساعد ١/٤٤٦ .
[8] انظر الكتاب ٤/٥٥ ، وانظر الارتشاف ٤/٢٠٩٣ .
[9] انظر الارتشاف ٤/٢٠٩٣ .

ومما سبق يتضح أنّ التّعدية بالهمزة في الآية الأولى جاءت على الأصل الكثير . أمّا في الآية الثانية فقد جاءت التعدية بالتّضعيف على القليل .

إن معنى الفعلين في الآيتين واحدٌ ، سواء كان بالهمزة كما جاء في الآية الأولى ، أو بالتضعيف كما جاء في الآية الثانية ، كما أن كليهما يكون للتعدي ، إلا أن التعدي بالتضعيف يدل على التكثير والمبالغة ، وقوة الفعل في كيفيته أو كميته (١) ، لهذا نرى سيبويه يفرق بين الصيغتين بقوله : " وقالوا : أغلقت الباب، وغلّقت الأبواب حين كثّروا العمل ، وكان أبو عمرو أيضا يفرق بين نزلتُ وأنزلت ... وتقول: كسرتُها وقطّعتُها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسّرته وقطّعته ومزّقته... " (٢) .

ويقول ابن قتيبة : " وتدخل فعّلت على أفعلت إذا أردت تكثير العمل والمبالغة تقول : أجدت وجوّدت وأغلقت وغلّقت.... " . (٣)

---

(١) انظر التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٣/ ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) انظر الكتاب ٦٣/٤ .

(٣) انظر أدب الكاتب /٣٦٠ ، شرح الشافية لابن الحاجب ١/ ٩٢ .

ثالثا : قضايا حروف المعاني

القضية الأولى (في الفرق بين " ما" الموصولية و " الذي ")

وقد وردت في الاسم الموصول [1] " الذي " في الآيات في قولـه تعـالى ﴿ **ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم** ﴾ [2] وقوله تعالى :

﴿ **ولئن اتبعت أهواءهم بعد ما جاءك من العلم** ﴾ [3] وقوله ﴿ **ولئن اتبعت أهواءهم بعد ما جاءك من العلم** ﴾ [4] حيث جاءت " **ما** " في هذه المواضع بمعنى**الذي** " إلاّ أنّ بعضها خرج على لفظ "الذي" كالآية الأولى، وإيقاع الأخرى على لفظ " ما ".

لقد وضّح الفرق [5] بين " **الذي** " و " **ما** " ؛ ليظهر موضعُ كلّ واحدٍ منهما ، والمعنى الذي يليقُ بهما ، فيصحُّ الفصلُ . فقال[6] ": اعلم أنّ " **ما** " إذا كانت بمعنى " **الذي** " فإنها تتفق معها في أنّ كلّ واحدٍ من الاسمين يحتاج إلى صلة ؛ ليتبيّن بها .

أما أوجه المخالفة – وهي مخالفة الأصل والخروج عنه – بينهما فهي كثيرة ، فتصير " الذي " بهذه المخالفة متضمنة من البيان مالا تتضمنه " **ما** " . فمن أوجه المخالفة :

أولاً : أنّك تدخل على "**الذي**" أسماء الإشارة ، فتكون: "**الذي**" صفة لها كقوله تعالى :

﴿ **أمّنْ هذا الذي هو جُنْدٌ لكم** ﴾ [7] فموضع " الذي " مـن الإعراب [8] :

صفـة " لاسم الإشارة " **هـذا** " .

---

[1] انظر ذرّة التأويل /٢٠ .
[2] البقرة /١٢٠ .
[3] البقرة /١٤٥.
[4] الرّعد /٣٧ .
[5] انظر ذرّة التأويل /٢٠ .
[6] انظر ذرّة التأويل /١٨ .
[7] الملك/٢٠ .
[8] انظر إعراب القرآن للعكبري/٢٦٦ .

وهـذا هـو مذهب البصريين[1] الذين يذهبون إلى أنّ أسمـاء الإشـارة توصف، ويوصف بها . مستشهدين على مجيئها موصوفة بقولـه تعالى :

﴿ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ [2] فأعربت " الذي " صفة لـ " هـذا "

وذهب الكوفيون [3] وتبعهم السهيلي[4] والزجاج[5] إلى أن أسماء الإشارة لا توصف ، ولا يوصف بـها ، ومن أجاز نعتها قال : لا يكون إلاّ مصحوبًا (بأل) وعلى رأي البصريين يكون " الذي " قد اكتنفه بيانان [6] :

أحدهما : الإشارةُ قبلها .

الآخـر : الصلةُ بعدها .

ولا يكون ذلك في "ما" لأنها لا يوصف بها، فلا تقول: "أمَنْ هذا ما هو جندٌ لكم ؟".

ثانيـاً : أنْ "ما" تُنكَّر، أي تأتي نكرة ، فيصبح ما كان صلة صفة تبيّنها، وليس ذلك في " الذي " ومنه قول الشاعر :

ربّما تكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأمْرِ

لَهُ فَرْجَةٌ كحلّ العقالِ [7]

فـ " ما " هنا هي الموصوفة [8] ، لأنها مُقدّرة بمعنى " شيء " أي : " ربّ شيءٍ تكرهُهُ النفوسُ " فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف . وهذا نظير قولهم : " مررتُ بما معجبٍ لك " أي : بشيءٍ معجبٍ لك .

ثالثًا : أنّ " الذي " تُثنى ، وتُجمع فتقول : اللّذان ، واللذين . كما أنها تؤنث فتقول :

---

(1) انظر الارتشاف /٤ ١٩٢٣ .
(2) الإسراء /٦٢ .
(3) انظر الارتشاف /٤ ١٩٢٣ .
(4) انظر نتائج الفكر /٢٠٨ ، ٣٧٧ .
(5) انظر شفاء العليل /٢ ٧٥٨ .
(6) انظر نزهة القلوب /٢٠٠ .
(7) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه /٣٣ ، والكتاب /١٠٩/٢ ، ٣١٥ ، والنهاية لابن الخباز /٢ ١٥٨ ، التنبيه لابن برى /٢١٥/١ ، والخزانة /١١٧/١ ، ١١٩ ، الأزهية للهروي /٨٠ ، جواهر الأدب /٤٥٦ ، وشمس القاقسة . انظر المغني /٣٢٨ .

التي و " ما " تكون على لفظة واحدة في التثنية ، والجمع ، والتأنيث .

الرابع : أنّ " الذي " تلزمها أمارة التعريف وهي : الألف واللام . ولا شيء من ذلك في " ما " ، بل تكونُ " ما " شديدة الإبهام ، ولشدة إبهامها خُصّ التعجب بها ؛ لأنّ سبب التّعجب إذا استبهم كان أبلغ في معناه .

وبعد هذا العرض يتضح : ـــ

أ. أن كلاً من " الذي " و "ما" التي هي بمعناها: اسمان مبهمان ناقصان ، وزادت " الذي " على " ما " في وجوه البيان المذكورة .

ب. بالعودة للآيات الثلاث يتضح ما يليق من الاسمين بكل آية وهو أنّه :

١- لما كانت الآية الأولى تفيد بالعلم الذي هو مُحيطٌ بالشرع، وكلّ الإيمان والمانع من الكفر الذي هو أكبر الذنوب ، وهو الذي ثبتَ به الإسلامُ ، وصَحّ الإيمانُ . جاءت لفظةُ " الذي " وهو اللفظ الأشهر[1]

٢- ولما كان العلم في الآيتين الأخريين، ليس المقصود به كلُّ الشّرع كما في الآية الأولى، بل قُصد به بعض الشّرع؛ أي واقعٌ على بعضٍ ما وقع عليه الأول، فلم يُشْهَر شهرته، عُبّرَ عنه باللفظ الأقصر - بمعنى لم يجاوزه إلى غيره في الحكم - ؛ لأنه خص الأول باللفظ الأشهر[2]- أي أكثر من المشهور الذي اتفق كافة النحاة أو أغلبهم على التصديق به .

---

[1] انظر درّة التنزيل /٢١ .
[2] انظر المرجع السابق .

القضية الثانية: (وظيفة " ما " عند اتصالها بالظرف " حيثُ ") .

وقد [1] جاءت في استعمال " حيث" في قوله تعالى ﴿ **وحيثُ مَا كُنْتُم فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَه** ﴾ [2] وقوله: ﴿ **وَمِنْ حيثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ المسْجِدِ الحرامِ** ﴾ [3] وقوله : ﴿ **وَمِنْ حيثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شطر المسجد الحرام** ﴾ [4] فاستعمال " **حيث** " في الآية الأولى جاء للشرط ؛ لأنَّه قارنته " ما " يقول سيبويه : ومثلُ ذلك قولهم : ماذا ترى ، فلو كان ذا لغوًا لما قالتْ العرب : عمَّا ذا تسأل ، ولكنهم جعلـوا " ما " و " ذا " اسمًا واحدًا ، ومثل ذلك " **كلَّما** " و " **حيثما** " في الجزاء " [5] .

ويقول في باب الجزاء [6] : " ولا يكونُ الجزاءُ في " **حيثُ** " ولا في " إذ " حتى يُضمَّ إلى كلِّ واحدٍ منهما " ما " ، وليست " ما " فيهما بلَغْوٍ ، ولكن كلُّ واحدٍ منهما مع " ما " بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ . ويقول ابن هشام [7] عند كلامه على " **حيثُ** " : " وإذا اتصلتْ بها " ما " الكافة ضُمِّنَتْ معنى الشرط ، وجزمت الفعلين كقوله :

حيثُما تستقِم يُقدِّرْ لك اللهُ

نَجاحًا في غابرِ الأزْمانِ [8]

ويقول أبو حيّان [9]: " **ولا تكون " حيثُما " إلاَّ شرطًا** "،أمَّا " حيث " في بقية الآيات ، وإن تَضمَّنتْ معنى الشرط ، بدليل دخول الفاء في الجواب ، لا يجزم بها الفعل

---

[1] انظر درّة التأويل /٣٠ .
[2] البقرة /١٤٤ .
[3] البقرة /١٤٩ .
[4] البقرة /١٥٠ .
[5] في باب " إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي " . انظر الكتاب ٤١٨/٢ . بتصرف يسير .
[6] انظر الكتاب ٥٦/٣ ، ٣٢١ .
[7] انظر المغني /١٤١ .
[8] لم أعثر على قائله : وهو في المغني /١٤١ ، والمساعد ١٤٠/٣ ، والأشموني ١٦/٤ .
والشاهد في " حيثما " حيث جزم الفعلين .
[9] انظر الارتشاف ١٨٦٧/٤ .

المستقبل، ولفظه " **خرجتَ** " في الآيات، لفظةُ الماضي ، وهي في موضع المستقبل ، بل ترفعه [1] .

يقول سيبويه [2]: وإنَّما منعَ " **حيثُ** " أنْ يُجازَى بها أنَّك تقول: " **حيثُ تكونُ أكونُ** " ، فتكونُ وصلٌ لها ، كأنَّك قلت : " **المكانَ الذي تكونُ فيه أكونُ** " .

لذا فإنَّ الماضي معها بمنزلة المستقبل ، وذلك كقولنـا : " **حيثُ تنزلُ أنزلُ** " بوجوب الرَّفع ، وبطلانِ الجزم . وعلى العكس من قوله : **﴿ حيثُ ما كنتُم ﴾** في الآية الأولى ، فالفعل " **كنتُم** " في موضع فعلٍ مجزوم ، فكأنَّه قال : **﴿ وحيثُ ما ﴾** تكونوا **﴿ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾** ، وليس كذلك في قوله : **﴿ ومِنْ حيثُ خَرَجْتَ ﴾** من تضمنه معنى الشرط كما يكون في قولك : " **إنْ خرجتَ خرجْتُ** " ، إلاَّ أنَّ الماضي لا يجزم ، كما لا يجزم الفعل في صلة " **الذي** " وإن دخله معنى الشرط ، إذا قلت : " **الذي يزورني فله درهمٌ** " فأوجبتَ الدِّرهمَ بالزيارة [3] .

---

[1] انظر ذرَّة التنزيل /٣٠ .
[2] انظر الكتاب ٣/٥٨ .
[3] انظر ذرَّة التنزيل /٣٠ .

القضيّة الثالثة : (حقيقة الكاف المتصلة باسم الإشارة " ذلك و ذلكم ") .

وقد وردتْ في[1] " الكاف " المتصلة باسم الإشارة في قوله تعالى ﴿ **ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنكُم يؤمنُ بالله واليوم الآخِرِ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ** ﴾ [2] ، وفي قوله تعالى : ﴿ **ذٰلِكُم يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يؤمن بالله واليوم الآخِرِ** ﴾ [3]وهل هي اسمٌ أمْ حرف ؟

والردّ ع ذلك: أنّ الكاف تجيء في الكلام اسمًا للمخاطب وتكون ضميرًا محل نصب ، أو جرٌ نحو قوله تعالى : ﴿ **ما ودَّعَكَ رَبُّكَ** ﴾ [4] فكاف الخطاب هنا واقعة في محل نصب في قوله : " **ودَّعَكَ** " ، وفي محل جر في قوله : " **ربُّك** " .

وتجئ حرفَ معنى لا محلّ له ، ومعناه الخطاب ، وهي المتصلة بالأسماء المبهمة التي للإشارة . وهذا هو الصحيح [5] ، وهو الذي ذهب إليه سيبويه حيث يقول [6]: " **فهذه الكاف لم تجيء علمًا للمأمورين والمنْبهين المضمرين ، ولو كانت علمًا للمضمرين ، لكانت خطأ** " ، ويقول [7] : " ومما يدلّك على أنّه ليس باسم قول العرب : أرَيْتَكَ فلانًا ما حالُه ، فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف ، كنت مستغنيًا ، فإنّما جاءت الكاف هنا توكيدًا ، وما يجيء في الكلام توكيدًا ، لو طُرِحَ ، كان ومنه قوله تعالى : ﴿ **أَرَيتَكَ هذا الذي كَرَّمتَ عليَّ** ﴾ [8]فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب . هذا قول سيبويه [9] وهو الصحيح – المعتمد عليه في الضبط والتحري – وهذا عنده دليل على أنها ليست اسمًا .

---

[1] انظر ذرة التنزيل /٤٠ .
[2] سورة البقرة /٢٣٢ .
[3] سورة الطلاق /٢ .
[4] سورة الضحى /٣ .
[5] انظر المغني /١٩٧ .
[6] انظر الكتاب /٢٤٤ .
[7] انظر الكتاب /٢٤٤ .
[8] سورة الإسراء /٦٢ .

والفراء [1] عنده أن الكاف هي الفاعل ؛ لمطابقتها للمسند إليه ، والتاء حرف خطاب . وهو مردود : أ. بصحة الاستغناء عن الكاف .

ب. أن الكاف من ضمائر النَّصب والجرّ ، ولم تقع قطُّ مرفوعة .

ويردُّ قول الكسائي [2] الذي جعل الكاف مفعولاً ، أنه لا يصح الاقتصار على المنصوب في نحو " **أرَيْتَكَ زيدًا ما صنع** " لأنه المفعول الثاني ، ولكن الفائدة لا تتم . وهناك عدة دلائل أخرى على عدم مجيئها اسمًا :

أ. اجتماعها مع نون التَّثنية في قوله تعـالى: ﴿ **فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ** ﴾[3] لأنها لو كانت اسمًا مجرورًا فإنها لا تجتمع مع نون التَّثنية كما لا تجتمع معها في قولنا " **غلامانك** " بل نقول : " **غُلامَاك** " .

ب. أنّ أسماء الإشارة معارف ، ولا يصحُّ إضافتها ، فالكاف بعدها ليست في محل مضاف إليه . إلاّ أنها لم تفارق معنى الخطاب . فتقول في خطـاب القريب : " ذا " ، وللبعيد " **ذاك** " ، وإذا جاءت مثناة اللَّفظ ، أو مجموعة على حسب حال المخاطبين تكون على معنيين [4] : الخطاب ، والتبعيد .

وفي القرآن كلُّ موضع أفردتْ فيه الكاف ، والخطاب لجماعة ، فالمخاطبـة للنَّبي ﷺ ، ثم العدول عنها إلى مخاطبة أمَّته [5]

في هذه المسألة نجد أنّ الإسكافي

١- ذكر توجيهين :

الأول : أنّ الكاف من " ذلك" لمجرد الخطاب فجاز التوحيد كما في آية البقرة

---

[1] انظر الكتاب ٢٤٥/١ . وانظر المغني/١٩٨ .
[2] انظر رأيه في المغني /١٩٨ .
[3] انظر المغني /١٩٨ .
[4] سورة القصص /٣٢ .
[5] انظر دُرَّة التنزيل /٤٠ .
[6] انظر دُرَّة التنزيل /٤١ .

الثاني: أن كل موضع أفردت فيه الكاف والخطاب لجماعة في القرآن ، إنما كانت الكاف لمخاطبة النبي – صلى الله عليه وسلم – ثم عُدِل عنها إلى مخاطبة أمته ، كالآية الثانية ، فقوله (ذلك يُوعَظُ به مَنْ كان منكم) جاءت الكاف فيه لمخاطبة النبيّ – صلى الله عليه وسلم – ، والكاف في " منكم " خطاب لأمّته.

ثانيًا : لم يذكر لنا الأسباب التي دعت إلى هذين الوجهين ، وقد ذكر ابن جماعة أنّ في الإفراد تشريفٌ للنبيّ – صلى الله عليه وسلم – ، والجمع إنّما هو خطاب له ولأمّته وقدْم تشريفه (١).

وذكر ابن الزبير سببًا آخر فقال : " إن آية البقرة جاءت بعد تعنيف المضارّين بالزّوجات واحتيالهم على أخذ أموالهم بغير حقٍّ ، ولهذا جاءت الآية بالإفراد وإن عمّ ، فإنّ الممتثلين والمستحيين لذلك قلة .

أمّا آية الطلاق فالذي قبلها وبعدها أحكام متعلقة بالطلاق وهي تقتضي العموم فالخطاب للجميع لذلك جاء قوله : (مَنْ كانَ يُؤمنُ) ولم يقلْ (منكم) (٢).

---

(١) انظر كشف المعاني في المتشابه من المثاني/ ١١٤ بتصرف

(٢) انظر ملاك التأويل ١/ ٢٧٠-٢٧١ بتصرف

المسألة الرابعة(حذف النون في " إنّا و إنّا وأنّي " من قوله : إنني وأنني و إننا).

وقد وردت في بيان النّون المحذوفة المتصلة بـــ " إنّ " و" أنّ " والمتصلة بالضمير " نا " [1]: ، في قولـــه تعالى : ﴿ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [2] وقولـه تعالى: ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ ﴾ [3] وهل هي نفسها المحذوفة مع ياء المتكلم في قولـه تعالى : ﴿ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا ﴾ [4] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ [5] .

الجواب : إنّ النّون التي حُذفت من " أنّا " غير النّون التي حُذفت من " إنّـي " ؛ لأن المحذوفة من " إنّي " هي نون الوقاية ، وتسمى " نون العماد " ، وتلحق قبـل يـاء المتكلم المنتصبة ؛ لأنّ حذفها جائزٌ ، وعلى الفصيح أنْ تقول : إنّي ، وأنّي ، وكأنّي ، يقول سيبويه [6]: " فإنْ قلتَ : ما بالُ العرب قد قالتْ : إنّي وكأنّي ولعلّي ، ولكنّي ، فإنّه زعم أنّ هذه الحروف اجتمع فيها أنّها كثيرة في كلامهم،وأنّهم يستثقلون فـي كلامهم التضعيف ، فلمّا كثُرَ استعمالهم إيّاها مع تضعيف الحروف ، حذفوا التي تلي الياء " .وهي المحذوفة عند أكثر البصريين ، والكوفيين [7] ، خلافًا لمـن زعـم أنّ المحذوفة هي النون الأولى الساكنة، ولمن زعم أنّ الثانية هي المحذوفـة ، ونـون الوقاية باقية ، لم تحذف وممن قال ببقاء نون الوقاية ابن هشام [8] .

أمّا النُّون المحذوفة في " أنّا " و " إنّا " من قولك : " أنّنا " و " إنّنا " ، هي الأخيـرة من " أنّ " و " إنّ " ، دون اللاحقة مع الضمير ؛ لأن النون التي في " أنا " من قولك

---

[1] سورة آل عمران /٥٢ .
[2] سورة القصص /٧ .
[3] سورة طه /١٠ .
[4] سورة طه /١٢ .
[5] انظر الكتاب ٣٦٩/٢ ، والمغني /٣٨٠ .
[6] انظر الارتشاف ٩٢٣/٢ .
[7] انظر المغني /٣٨٠ .

" إنّنا " فإنها مع الألف اسم المخبرين عن أنفسهم ، فلا تسقط سقوط التي تأتي مع الياء .

القضية الخامسة : (حقيقة كاف الخطاب في قوله : (أرأيتكم) .

وردت[1] في قول النحويين في قوله تعالى : ﴿ **أَرَءَيْتَكُمْ** ﴾ في الآية : ﴿ **قُلْ أَرَءَيْتَكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ** ﴾ [2] وإنْ النحاة على مذهبين :

الأول : مذهبُ أهل البصرة : أنّ الكاف عندهم للخطاب وليست باسم ، وهي كالكاف في " ذلك " . وهو مذهب سيبويه [3] يقول : " وتقول : أَرَأَيْتَكَ زيدًا أبو مَنْ هو ، فلا يحسنُ فيه إلاّ النّصب في زيد " .فيقولون للمثنى : أَرَأَيْتَكُمَا زيدًا عاقلاً. وللجماعة: أَرَأَيْتَكُمْ بمعنى : " **أعلمته عاقلاً** ". والتاء باقية على الفتح لا تتغير،وهو علامة الضمير دون الكاف ؛ لذا جاءت الكاف مثناه ، ومجموعة دون التاء .

ومذهبُ أهل الكوفة أنّ الكاف اسم مضمر ، كما أنّ التاء اسم ، والتقدير عندهم : أرأيتم أنفسكم ﴿ **إِنْ أَتَاكُمْ عذابُ اللَّهِ** ﴾ . إلاّ أنّ التاء موحدة اللّفظ مع الكاف ، التي تختلف باختلاف المخاطبين ، وهو مذهب الكسائي [4] ، الذي يجعل الكاف في موضع المفعول الأول .يقول الفراء[5] : " وإذا كانت بمعنى " **أخبرني** " [6] ، جاز أنْ تختلف التاء باختلاف المخاطب ، وجاز أنْ تتصل بها الكاف مشعرة باختلاف المخاطب ، وتبقى التاء مفتوحة كحالها للواحد المذكر .ولا اختلاف بين المذهبين في

---

[1] انظر ذرّة التأويل /٨٦ .
[2] سورة الأنعام /٤٠ ــ ٤٧ .
[3] انظر الكتاب ١/٢٣٩ ، ٤٠ ، والبحر المحيط ٤/٥٠٤ .
[4] انظر البحر المحيط ٤/٥٠٤ .
[5] انظر البحر المحيط ٤/٥٠٤ .
[6] وكون " أرأيتك " بمعنى " أخبرني " نصّ عليه سيبويه ، والأخفش ، والفراء ، والفارسي ، وابن كيسان ، وغيرهم . انظر البحر المحيط ٤/٥٠٤ .

تراد ف الخطابين، التاء، والكاف. وترادفهما لا يكون إلاّ عند المبالغة في التشبيه؛ لذا جاء بالتاء والكاف اللّتين لا تخلوان من الخطاب على المذهبين. إلاّ أن مذهب الكوفيين في الآيتين صحيحٌ محتمل [٧]. على تقدير : " أرأيتم أنفسكم " في الآيتين .

القضيّة السادسة : (وضع اللام موضع " أنْ " قبل الفعل المضارع) .

وردت[١] في حكم موضع " اللاّم " في قوله : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ واللهُ مُتِمُّ نُورِهِ ولَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ ﴾ [٢] موضع " أن " في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ويَأْبَى اللهُ إلاّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ولَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ ﴾ [٣] .

والردّ عن ذلك عند النحاة [٤] أنّ اللاّم توضع موضع " أنْ " لكثرة ما يُقالُ : " زُرْتُك لتكرمَني " فنابتْ اللاّم عن " أن " وقامت مقامها في الموقع ، وهذا على المشهور ، فتعدى إليها مع ما بعدها من الفعل كتعديه إلى "أنْ" وما يتضمنه من المستقبل فيقال : " قصدتُ أنْ تفرحَ " ، و " قصدتُ لتفرحَ " .

وهذا كلُّه إنّما كان على التّوسع ، لا الحقيقة . ومنه قوله تعالى : ﴿ وأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [٥] فقد اختلف النحاة [٦] في نصب الفعل " لتبيّن " فقال

---

[١] ذكر ذلك صاحب ثمرة التنزيل . انظر /٨٦ .
[٢] انظر ثمرة التنزيل /١٤٠ ، ١٤١ .
[٣] سورة الصف /٨ .
[٤] سورة التوبة/٣٢ .
[٥] انظر ثمرة التنزيل /١٤١ .
[٦] سورة النحل /٤٤ وتمامها : ﴿ ما نزل إليهم ولعلّهم يتفكرون ﴾
[٧] انظر هذا الخلاف في المغني /٢٣١ ، وانظر الكتاب ٣/٧ ، ١٢٦ ، ١٥٤ .

الجمهور إنّما نُصب بأنْ مضمرة بعينها . وذهب السيرافي وابن كيسان إلى أنّه النصب بكي . وذهب أكثرُ الكوفيين إلى أنّه انتصب باللاّم على طريق الأصالة ، أي هي النّاصبة للفعل .

وذهب ثعلب إلى أنّه انتصب باللاّم ؛ لنيابتها عن " أن ". وقول سيبويه [1]والخليل : أنّ الفعل " **يريدُون** " في الآية إنما هو مقدّرٌ بمصدر مرفوع بالابتداء، واللاّم وما بعدها، خبرٌ أي:إرادتُهم للإطفاء.وهو نظير قوله تعالى: ﴿ **يريدُ اللهُ ليُبَيّنَ لكم** ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ **وأُمِرنا لِنُسْلِمَ لِرَبّ العالمين** ﴾[3] ؛ إذ التقدير : إرادةُ الله للتبيين ، وأُمِرنا للإسلام . ومنه قول كثير عزة :

أُريدُ لأنْسَى ذِكْرَها ؛ فكأنّما

تمثّلُ لي ليلى بكلّ سبيلي [4]

وأشار صاحب الدُّرة [5] إلى مذهب المحققين الثاني،وهو أنّ الفعل في الآية. تعدى إلى مفعول محذوف، واللاّم في الفعل تكون مبدية للعلة التي أُنْشئ الفعل لها. والمراد: " يريدون أنْ يكذبوا ليُطْفُوا نورَ الله بأفواههم ". أي: يُريدونَ التكْذيبَ ليُطْفُوا .

---

(1) انظر المغني / ٢٣٨ .
(2) سورة النساء/٢٦ .
(3) سورة الأنعام /٧١ .
(4) انظر ديوانه ٢/٢٤٨ ، والمغني /٢٣٧ .
(5) انظر دُرّة التنزيل /١٤٨ .

القضيّة السابعة [1] :

وردت في حكم تذكير الفعل " أخذ " في قوله تـع ﴿ **وأخذ الذين ظلموا الصَّيحةُ فأصبحوا في ديـ جاثمين** ﴾[2] وتأنيثه في قولـه تعـالى: ﴿ **ولمّا جاء أمرُ نجيّنا شعيبًا والذين آمنوا معَهُ برحمةٍ مِنّا وأخذتِ الذين ظلموا الصَّيحةُ فأصبحوا في ديارهم جاثمين** ﴾[3] مع أنّ الفاعلَ في الآيتين شيءٌ واحدٌ وهو " **الصَّيحة** "، كما أنّ الحاجزَ بين الفعل والفاعل في الموضعين واحدٌ وهو " **الذين ظلموا** " .

إنّ تأنيث الفعل في الآية الثانية جاء على الأصل؛ لأنّ فاعلَه مؤنث وهو " **الصَّيحة** " أمّا الآية الأولى فقد جاء الفعل مذكرًا مع أنّ الفاعلَ " **الصَّيحةُ** " مؤنث ؛ لحملها على معنى الصيّاح ، وهو مذكر .

وأرى أن لا حمل على المعنى في الآيتين ، وأنّ الفعل فيهما جاء على أصل قاعدة تأنيث الفعل وتذكيره إذ تجيز هذه القاعدة تذكير الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا مجازيًا بغير فصل بينه وبين الفعل فتقول :" طلعَ الشّمسُ " و " طلعَ الشّمسُ " ، فكيف وقد وُجد الفصل ، والفاصل في الآيتين واحدٌ وهو قوله : " الذين ظلمـوا " ، والفاعـل فيهما أيضا واحدٌ وهو " الصيحة " وجاء الفعل بالوجهين الذين أجازتهما القاعـدة – الذكير والتأنيث– وعليه فلا حمل في الآية الثانية ، فالتأنيث وعدمه في الآيتين جائزٌ، وإن كان الحمل على المعنى قد جاء في كلام العرب، يقول ابن جني في فصل فـي الحمل على المعنى: " اعلمْ أنّ هذا الشّرحَ غَوْرٌ من العربية بعيدٌ، ومـذهبٌ نـازحٌ فسيحٌ. قد وردَ به القرآنُ، وفصيحُ الكلامِ منثورًا، ومنظومًا؛ كتأنيثِ المذكرِ، وتذكيرِ المؤنثِ، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني

---

[1] انظر ذرّة التنزيل /١٦١ .
[2] سورة هود /٦٧ .
[3] سورة هود /٩٤ .

على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك مما تراه " [1].

ومنه قول الشاعر :

يَا أَيُّها الرَّاكِبُ المُزْجِي مطِيَّتَهُ

سَائِل بني أَسدٍ ما هذه الصوت [2]

حيث حمل على معنى الصيحة، والاستغاثة . وقول الآخر

وإنْ كِلابًا هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ

وأنتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِها العَشْرِ [3]

فقد أَنَّثَ الأبطن ، وحذف الهاء من العدد قبلها ، حملاً للبطن على القبيلة ، بقرينة ذكر القبائل . وقول القتّال الكلابي :

قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وأنتم ثلاثةٌ

وللسَّبْعُ خيرٌ مِنْ ثلاثٍ وأكثرُ [4]

فقد جاء العدد ثلاثة بالتاء ، وهو يريد القبائل حملاً لها على البطون، والبطن مذكر ، والقبيلة مؤنثة ، فكأنّه قال: قبائلنا سبعٌ، وأنتم ثلاثةُ أبطُنٍ .

ومنه قول عامر بن جوين الطائي :

فَـلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها

وَلاَ أَرضٌ أَبْقَلَ إِبقالُهـا [5]

---

[1] انظر الخصائص ٤١١/٢ ، والأشباه والنظائر ٤٠٦/١ .
[2] البيت : لرويشد بن كثير الطائي ، انظر الأشباه والنظائر ٤٠٧/١ ، وشرح المفصل ٩٥/٥ . والحماسة البصرية ١٦٤/١ .
[3] البيت لنواح الكلابي ، انظر الكتاب ٥٦٥/٣ ، المقتضب ١٤٨/٢ والخصائص ٤١٦/٢ ، والعيني ٤٨٤/٤ ، وقيل لعمر بن أبي ربيعة في الأشباه والنظائر ٤٠٨/١ .
[4] انظر ديوانه /٥٠ والإنصاف /٧٧٢ .
[5] انظر الكتاب ٢٤٠/١ ، والخصائص ٤١١/٢ .

فقد ذكّرَ الفعلَ لأنّه ذهبَ بالأرضِ إلى الموضعِ والمكانِ. وقوله تعالى: ﴿ **إنّ رحمةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين** ﴾ [1] فذكر اللّفظ ؛ لأنّه أراد بالرحمة : المطر .

وإن كنتُ أرى أنّه لاحاجةَ للحمل على المعنى في الآية ؛ لأن لفظ " قريب " وكل لفظ مائله جاء على وزن " فَعِيل " يجوز تذكيره ، وتأنيثه .

وقال في موضع آخر: " وبابُ الحملِ على المعنى، بحرٌ لا يُسْكَش، ولا يُهْتَج، ولاَ يُؤبى، ولاَ يُغْرَض، ولا يُغْتَمَض. وقد أريناه وجهَهُ، ووكلنا الحالَ إلى قوّةِ النّظرِ، وملاطفةِ التأويل " [2] .

حكى الأصمعي عن أبي عمرو أنّه سمع رجلاً من أهلِ اليمنِ يقول: فلانٌ لغوبٌ، جاءتْهُ كتابي فاحتقرها ! فقلتُ له: أتقول: جاءتْهُ كتابي! فقال: نعم، أليس بصحيفة [3]! وقول عمر بن أبي ربيعة:

فَكَانَ مِجَنّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أتّقي

ثلاثُ شُخُوصٍ : كاعبان ومُعْصِرِ [4]

أنّثَ الشّخصَ؛ لأنّه أراد به المرأة ، والشواهد على هذا الباب كثيرة .

---

[1] سورة الأعراف /٥٦ .
[2] انظر الخصائص ٢/٤٠٥ .
[3] انظر الخصائص٢/٤١٦ .
[4] انظر ديوانه /٩٢، وانظر الكتاب ٢/١٧٥ ، المقتضب ٢/١٤٨، والمقرب /٦٧، والاشباه والنظائر ١/٤٠٨ ، الخصائص ٢/٤١٧ ، والتصريح ٢/٢٧١ .

القضيّة الثامنة : (دخول الواو وحذفها مع العدد) .

وردت في دخول الواو في على العدد[1] في قولـــه تعـالى: ﴿ويقولون سَبْعَةٌ وثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [2] وعدم دخولها على العدد في نفس الآية في قوله تعـالى: ﴿ سيقولون ثلاثةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ويقولون خَمْسَةٌ سَادِسُهُم كَلْبُهُم [3] لقـد سـوّى النحويون [4] بين الجملة التي تقع صفة للنكرة، والتي تقع حالاً للمعرفة، إذا كان فيها ذكر الأول في أنّ دخول الواو عليها، وحذفها منها جائزان .

قال الزّجاج: " دخولُ الواو ههنا وإخراجها من الأول واحدٌ، وقد يجـوزُ أنْ يكـونَ الواو يدخلُ، ليدلّ على انقطاع القصةِ وأنّ الشيءَ قد تم " [5] .

وقد قال النحّاسُ [6] بهذين القولين ، ونسبَ القول بدخولِ الواو للدّلالة علـى تمـام القصة، وانقطاع الكلام لإبراهيم بن السّريّ [7] .

ويقول العكبري: " رابعُهم مبتدأ، وكلبُهم خبره، والجملة صفة لثلاثة وليس حـالاً؛ إذ لا عامل لها، لأن التقدير: هم ثلاثة، وهم لا يعمل، ولو كانت الواو هنا وفي الجملـة التي بعدها لجاز كما جاز في الجملة الأخيرة؛ لأنّ الجملة وقعت صفة لنكرة، جـاز أن تدخلها الواو، وهذا هو الصحيح في إدخال الواو في ثامنهم، وقيل: " دخلت لتـدل على أنّ ما بعدها مستأنف حقٌ، وقيل فيها غير هذا وليس بشيء " [8]

---

[1] انظر ذرّة التنزيل /١٩٥ .
[2] سورة الكهف /٢٢ .
[3] سورة الكهف /٢٢ .
[4] انظر ذرّة التأويل /٩٥ .
[5] انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٧٧، ذرّة التنزيل /١٩٥ .
[6] انظر إعراب القرآن ٢/٤٥٢ ، ٤٥٣ .
[7] انظر المرجع السابق ٢/٤٥٣ .
[8] انظر إعراب القرآن ٢/١٠٠ بتصرف .

الخاتمة

بعد أن منّ الله عليّ بإتمام هذا البحث ، جاءت نتائجه كالتالي :

١- اعتماد الإسكافي في مصادره على القرآن الكريم ، وعلومه في تفسير وتوجيه الآيات ؛ لمعرفة الأسرار والحكم من الاختلاف الوارد في الآيات .
٢- استفادته من اللغة في توجيه اختلاف الألفاظ القرآنية .
٣- ندرة ذكره أسماء كتب النحاة الذين ذكرت آراؤهم في كتابه مثل ذكره اسم الكتاب لسيبويه .
٤- كان لسيبويه النصيب الأكبر في كتابه ، فيذكر اراءه ، مع الاهتمام ببيان منهجه .
٥- نجده في كثير من القضايا يصحح ، ويرجح الرأي الذي يراه صوابا.
٦- إلى جانب عرضه للآراء المختلفة، كان يعرض للخلاف القائم بين البصريين والكوفيين.
٧- تأثره الواضح بالمذهب البصري ، حيث نجده دائم التأييد له .
٨- كان عند تناوله للمسألة الواحدة ، يقصر عن الكلام فيما جاء منها على الأصل ، أما ماجاء منها على غير الأصل ، نجده يشيع المسألة شرحا حتى يصل بها إلى الغاية المنشودة
٩- كثرة المباحث النحوية والصرفية في الكتاب، لكونه أحد علماء اللغة والنحو .
١٠- جاء كتابه مثالا يحتذى للمنهج التطبيقي ، القائم على سرّ كل آية وردت ، ومناسبة الكلمات مع بعضها ، وتطابقها في المعنى ، حتى صار مرجعا لمن جاء بعده .
١١- استعماله عددا من المصطلحات النحوية من مثل :
الأصل، الفرع، القياس، السماع، الفصيح، القبيح، الكثير، القليل ، الأشهر، الأقصر، المخالفة ، الصحيح ، المستنكر،الاتفاق، الغلط.

الفهرس

أولا- المقدمة : واشتملت على :

١- التعريف بالخطيب الإسكافي من حيث :
أ- اسمه، وشهرته.
ب- مكانته في الكتاب.
هـ- بيان جهود الإسكافي العلمية والنحوية في الكتاب.
٣- سبب اختيار الباحثة لكتاب درّة التنزيل ؛ ليكون موضوعا للبحث .
٤- المنهج الذي اتبعته الباحثة، والذي جاء على النحو التالي :
أ – قضايا المفردات.
ب- قضايا الجمل .
ج- قضايا حروف المعاني .العلمية، والفكرية، وثقافته.
ج- مؤلفاته.
٢- التعريف بكتاب " درّة التنزيل وغرّة التأويل" من حيث:
أ- موضوع الكتاب .
ب - الغرض من تأليفه .
ج- مكانة الكتاب بين كتب المتشابه الأخرى .
د- منهج الإسكافي

ثانيا- القضايا : **الصفحة**

قضايا المفردات :

القضية الأولى :الاختلاف في صيغ الجمع . ---------- ١
القضيةالثانية: الاختلاف في المفرد والجمع.---------- ٢
القضية الثالثة : دخول الواو في العدد.---------- ٣

قضايا الجمل :

القضية الأولى : الفاعل والمفعول الجملة ---------- ٥
القضية الثانية : العطف على اسم إن ---------- ٩
القضية الثالثة : تعدي الفعل---------- ١٠
القضية الرابعة :مراتب الضمير---------- ١٢
القضية الخامسة : الاسم المعرف بأل بعد اسم الإشارة---------- ١٤
القضية السادسة :توكيد الضمير المتصل---------- ١٦
القضية السابعة :تعدي الفعل بالهمزة والتضعيف---------- ١٧

القضايا الصفحة

قضايا حروف المعاني :

القضية الأولى: الاسم الموصول(الفرق فياستعمال اسمي الموصول
" ما " و " الذي ")---------- ٢٠
القضية الثانية: (الفرق بين " حيث) و " حينما " في الاستعمال)---------- ٢٣
القضية الثالثة : (حقيقة الكاف المتصلة باسم الإشارة)---------- ٢٥
القضية الرابعة : (النون المحذوفة في أنا و أنتي و إنني)---------- ٢٧
القضية الخامسة : (الكاف المتصلة في الفعل " رأى")---------- ٢٨
القضية السادسة :(وضع اللام موضع " أن ")---------- ٢٩
القضية السابعة : (تذكير الفعل " أخذ " وتأنيثه)---------- ٣١
القضية الثامنة : (دخول الواو على العدد)---------- ٣٣
الخاتمة
فهرس البحث .